



اتحاد مصارف الإمارات
UAE BANKS FEDERATION



اتحاد مصارف الإمارات

التقرير السنوي

٢٠١٢

اتحاد مصارف الإمارات

التقرير السنوي

2012

- ٣ نبذة عن الاتحاد -
- ٤ التأسيس -
- ٥..... الرؤية ، الرسالة ، القيم -
- ٦ الأهداف -
- ٧ مجلس الإدارة كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ -
- ٩ - ٨ الأعضاء -
- ١٠ المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين -
- ١١ لجنة المتابعة -
- ١٢ اللجان الفنية المتخصصة -
- ١٧-١٣ الأنشطة والانجازات -
- ٢٥-١٨ التقرير المالي -

نبذة عن الاتحاد

تأسس الاتحاد في العام ١٩٨٢ وهو مؤسسة مهنية تهدف إلى تمثيل البنوك العاملة في دولة الامارات العربية المتحدة ورعاية مصالحهم وتعزيز التعاون والتنسيق فيما بينهم للارتقاء بالصناعة المصرفية لما فيه خير ومصلحة القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني.

يتولى إدارة الاتحاد مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء يتم انتخابهم كل ثلاث سنوات ، ويعنى مجلس الادارة بالتخطيط ورسم السياسات العامة والاشراف على نشاط الاتحاد .

ويرأس مجلس الادارة معالي عبدالعزيز عبدالله الغرير ، الرئيس التنفيذي لبنك المشرق .

ويشرف المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين والذي يتكون من الرؤساء التنفيذيين للبنوك الوطنية إضافة إلى أكبر البنوك الأجنبية على تنفيذ السياسات ومتابعة أوجه نشاط الاتحاد واتخاذ القرارات اللازمة بخصوص كافة القضايا التي تهم القطاع المصرفي .

وينبثق عن المجلس الاستشاري لجنة المتابعة التي تتولى متابعة بعض القضايا الهامة التي تحال إليها من قبل المجلس عند الضرورة . كذلك يعتمد المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين على اللجان العشرة الفنية المتخصصة في كافة مناحي العمل المصرفي والتي تقوم بدراسة ومراجعة المواضيع التي تحال إليها ورفع التوصيات والمقترحات بخصوصها إلى المجلس الاستشاري .

وقد بلغ عدد البنوك الأعضاء في الاتحاد ٥١ بنكاً في نهاية العام ٢٠١٢ .

تأسيس الاتحاد

- “ (UAEBanks Federation)”
Is one of the Public Utility Associations in the United Arab Emirates.
 - Established at the end of 1982 as (Association of National Banks)
 - Declared by the Ministry of Labour and Social Affairs on 19/7/1985 (Declared No. 102/52 for 1985)
 - The name was amended to “Emirates Banks Association” according to the ministerial resolution No. 23 for 1986 dated 30/1/1986.
 - The name was amended to “(UAE Banks Federation)” according to Ministerial Degree No. 42/2013 dated 29/1/2013.
- “جمعية (اتحاد مصارف الإمارات)”
إحدى الجمعيات ذات النفع العام في دولة الإمارات العربية المتحدة
 - تأسست أواخر عام ١٩٨٢ باسم (جمعية المصارف الوطنية) .
 - تم إظهارها من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بتاريخ ١٩/٧/١٩٨٥ تحت رقم (٥٢/١٠٢ لسنة ١٩٨٥)
 - تم تعديل اسمها ليصبح “ جمعية مصارف الإمارات ” بموجب القرار الوزاري رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٦ تاريخ ٣٠/١/١٩٨٦ .
 - تم تعديل اسمها ليصبح “ جمعية (اتحاد مصارف الإمارات) ” بموجب القرار الوزاري رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٣ بتاريخ ٢٩/١/٢٠١٣

الرؤية :

التميز والريادة في تمثيل القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة .

الرسالة:

- تكثيف التعاون والاتصال والتفاعل بين البنوك الاعضاء في القضايا المشتركة.
- تنمية وتمثيل مصالح البنوك الأعضاء وتنظيم واجباتهم والدفاع عن حقوقهم .
- تعزيز الرؤية و الوعي العام بالدور الايجابي الذي تساهم فيه البنوك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تمكين العنصر البشري في البنوك والارتقاء بمعايير الاداء المصرفي لمواكبة افضل الممارسات العالمية.
- تبادل الآراء والخبرات والمعلومات بين البنوك الاعضاء.
- توفير افضل الخدمات والمزايا لتمكين البنوك الاعضاء من تطوير الاعمال التنافسية والمستدامة التي تدعم الاقتصاد والعملاء والمجتمع .

القيم:

الاحتراف

النزاهة والاستقامة

الشفافية

الابتكار والابداع

Objectives	الأهداف
1. To promote cooperation and harmony among the member banks.	١. تنمية التعاون والانسجام بين البنوك .
2. To develop and represent the interests of the member banks and organize their obligations and defend their rights.	٢. تنمية وتمثيل مصالح البنوك الاعضاء وتنظيم واجباتهم والدفاع عن حقوقهم .
3. To exchange opinions and knowledge in order to serve the member banks and coordinate exchange of information and opinions on all matters that concern banks and those in the banking profession.	٣. تبادل الافكار والخبرات بما فيه صالح البنوك الاعضاء وتنسيق تبادل المعلومات والآراء في كافة الامور التي تهم المصارف والعاملين في المجال المصرفي.
4. To exchange banking, financial and monetary information in the regional and international fields.	٤. تبادل المعلومات البنكية والمالية والنقدية في المجالات الاقليمية والدولية .
5. To establish a Training & Research Center and encourage nationals to join the banking profession.	٥. تأسيس مركز للتدريب والبحوث والعمل على حث المواطنين على الانخراط في العمل المصرفي .
6. To extend assistance and provide services to the members and those working in the banking profession.	٦. تقديم المساعدات وتأمين الخدمات للأعضاء وللعاملين في الحقل المصرفي .
7. To coordinate cooperation in the field of banking procedures and in legal, technical and administrative affairs, in addition, to find solutions to problems encountered by banks and those working in the banking profession.	٧. تنسيق التعاون في مجال الاجراءات المصرفية والشؤون القانونية والفنية والادارية بالإضافة الى ايجاد الحلول للمشاكل التي تعترض المصارف والعاملين في المجال المصرفي .
8. To publish news bulletins and periodicals and to publish books and booklets on topics which concern the Federation and those working in the banking professional.	٨. اصدار مجلات ونشرات اخبارية دورية وكذلك نشر الكتب والكتيبات في المواضيع التي تهم الاتحاد والعاملين في المجال المصرفي .
9. To carry out all the other works the Federation deems necessary in the interests of its members.	٩. القيام بجميع الاعمال الاخرى التي يراها الاتحاد ضرورية لصالح أعضائها.

مجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات
كما في ٢٠١٢/١٢/٣١

H.E. Abdul Aziz Abdullah Al-Ghurair
Mashreqbank
Chairman

معالي السيد عبدالعزيز عبدالله الغرير
بنك المشرق
رئيسا

H.E. Khalfan Mohamed Al Roumi
Investbank
Vice Chairman

معالي خلفان محمد الرومي
بنك الاستثمار
نائباً للرئيس

H.E. Abdul Aziz Abdullah Al Zaabi
RAKBANK (National Bank of Ras Al Khaimah)
Member

سعادة عبدالعزيز عبدالله الزعابي
بنك رأس الخيمة الوطني ش.م.ع.
عضوا

H.E. IssaAbdulrahman AlAteeq
National Bank of Umm Al Qaiwain
Member

سعادة عيسى عبدالرحمن العتيق
بنك أم القيوين الوطني
عضوا

Mr. Abdullah Mohammad Ghobash
National Bank of Abu Dhabi
Member

السيد عبدالله محمد غباش
بنك أبوظبي الوطني
عضوا

Mr. Abdullah Khalil Al Mutawa
Abu Dhabi Commercial Bank
Member

السيد عبدالله خليل المطوع
بنك أبوظبي التجاري
عضوا

Mr. Yacoub Yusuf Hassan
Commercial Bank of Dubai
Member

السيد يعقوب يوسف حسن
بنك دبي التجاري
عضوا

Mr. AbdulShakoorHussainTahlak
EmiratesNBD Bank
Member

السيد عبدالشكور حسين تهلك
بنك الإمارات دبي الوطني
عضوا

Mr. Abdullah Zeid Al Shehi
Abu Dhabi Islamic Bank
Member

السيد عبدالله زيد الشحي
مصرف أبوظبي الاسلامي
عضوا

البنوك الأعضاء في اتحاد مصارف الامارات

كما في ٢٠١٢/١٢/٣١

- ١- بنك أبوظبي الوطني ش.م.ع
- ٢- بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع.
- ٣- المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية (المصرف)
- ٤- بنك الاتحاد الوطني ش.م.ع .
- ٥- بنك دبي التجاري ش.م.ع.
- ٦- بنك دبي الاسلامي ش.م.ع.
- ٧- بنك الامارات دبي الوطني ش.م.ع.
- ٨- مصرف الامارات الاسلامي ش.م.ع.
- ٩- بنك المشرق ش.م.ع.
- ١٠- مصرف الشارقة الاسلامي ش.م.ع.
- ١١- بنك الشارقة ش.م.ع.
- ١٢- البنك العربي المتحد ش.م.ع.
- ١٣- بنك الاستثمار ش.م.ع.
- ١٤- بنك رأس الخيمة الوطني ش.م.ع.
- ١٥- البنك التجاري الدولي ش.م.ع.
- ١٦- بنك الفجيرة الوطني ش.م.ع.
- ١٧- بنك ام القيوين الوطني ش.م.ع.
- ١٨- بنك الخليج الأول
- ١٩- مصرف أبوظبي الاسلامي ش.م.ع.
- ٢٠- مصرف دبي
- ٢١- بنك نور الاسلامي
- ٢٢- مصرف الهلال
- ٢٣- مصرف عجمان
- ٢٤- بنك الامارات للاستثمار

- ٢٥- بنك البحرين الوطني
- ٢٦- البنك العربي ش.م.ع.
- ٢٧- بنك مصر
- ٢٨- البنك الوطني العماني
- ٢٩- كاليون-بنك تمويل الشركات والاستثمار
- ٣٠- بنك بارودا
- ٣١- بي.إن.بي . باريبا
- ٣٢- بنك أتش.أس.بي.سي.الشرق الأوسط
- ٣٣- البنك العربي الأفريقي الدولي
- ٣٤- الخليجي-(فرنسا)اس.ايه.
- ٣٥- البنك الأهلي الكويتي ش.م.ك.
- ٣٦- باركليز بنك
- ٣٧- حبيب بنك المحدود
- ٣٨- حبيب بنك أي جي زيورخ
- ٣٩- ستاندرد تشارترد بنك
- ٤٠- سيتي بنك إن.ايه
- ٤١- بنك صادرات ايران
- ٤٢- بنك ملي ايران
- ٤٣- بلوم بنك فرنسا
- ٤٤- لويدز تي. أس . بي. بنك بي.ال.سي.
- ٤٥- رويال بنك أوف سكوتلاند أن.في.
- ٤٦- يوناييتد بنك ليميتد
- ٤٧- بنك الدوحة
- ٤٨- مجموعة سامبا المالية
- ٤٩- بنك عوده - سرادار (مكتب تمثيل)
- ٥٠- دويتشه بنك (بنك أعمال)
- ٥١- مصرف الصين الصناعي والتجاري المحدود - فرع أبوظبي . (بنك أعمال)

المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين

- ١ - الرئيس التنفيذي - بنك المشرق ش.م.ع.
- ٢- الرئيس التنفيذي للمجموعة - بنك أبوظبي الوطني ش.م.ع
- ٣- الرئيس التنفيذي / عضو مجلس الادارة - بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع.
- ٤- المدير العام - المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية (المصرف)
- ٥- الرئيس التنفيذي - بنك الاتحاد الوطني ش.م.ع .
- ٦- الرئيس التنفيذي - بنك دبي التجاري ش.م.ع.
- ٧- الرئيس التنفيذي - بنك دبي الاسلامي ش.م.ع.
- ٨- الرئيس التنفيذي - بنك الامارات دبي الوطني ش.م.ع.
- ٩- الرئيس التنفيذي - مصرف الامارات الاسلامي ش.م.ع.
- ١٠- الرئيس التنفيذي - مصرف الشارقة الاسلامي ش.م.ع.
- ١١- الرئيس التنفيذي - بنك الشارقة ش.م.ع.
- ١٢- الرئيس التنفيذي - البنك العربي المتحد ش.م.ع.
- ١٣- المدير العام - بنك الاستثمار ش.م.ع.
- ١٤- المدير العام - بنك رأس الخيمة الوطني ش.م.ع.
- ١٥- الرئيس التنفيذي - البنك التجاري الدولي ش.م.ع.
- ١٦- الرئيس التنفيذي - بنك الفجيرة الوطني ش.م.ع.
- ١٧- الرئيس التنفيذي - بنك ام القيوين الوطني ش.م.ع.
- ١٨- الرئيس التنفيذي - بنك الخليج الأول
- ١٩- الرئيس التنفيذي - مصرف أبوظبي الاسلامي ش.م.ع.
- ٢٠- الرئيس التنفيذي - مصرف دبي
- ٢١- الرئيس التنفيذي - بنك نور الاسلامي
- ٢٢- الرئيس التنفيذي للمجموعة - مصرف الهلال
- ٢٣- الرئيس التنفيذي - مصرف عجمان
- ٢٤- الرئيس التنفيذي - بنك الامارات للاستثمار
- ٢٥- الرئيس التنفيذي - بنك أتش.أس.بي.سي. الشرق الأوسط
- ٢٦- الرئيس التنفيذي - سيتي بنك إن.أيه
- ٢٧- الرئيس التنفيذي - ستاندرد تشارترد بنك

لجنة المتابعة

١- الرئيس التنفيذي - بنك المشرق ش.م.ع.

٢- الرئيس التنفيذي للمجموعة - بنك أبوظبي الوطني ش.م.ع

٣- الرئيس التنفيذي / عضو مجلس الادارة - بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع.

٤- الرئيس التنفيذي - بنك الامارت دبي الوطني ش.م.ع.

٥- المدير العام - بنك رأس الخيمة الوطني ش.م.ع.

٦- الرئيس التنفيذي - بنك الخليج الأول

٧- الرئيس التنفيذي - مصرف أبوظبي الاسلامي ش.م.ع.

٨- الرئيس التنفيذي للمجموعة - مصرف الهلال

اللجان الفنية المتخصصة

- ١- لجنة الحسابات وتطبيقات بازل
ويترأسها : توريستين كلين باننغ
رئيس مجموعة الاقتصاد والمخاطر الاستراتيجية / بنك الامارات دبي الوطني
- ٢- اللجنة القانونية ، التشريع والالتزام
ويترأسها : عبدالحكيم بن حرز
مدير عام الشؤون القانونية - مكافحة الاحتيال والتحقيقات / بنك الامارات دبي الوطني
- ٣- لجنة الخدمات المصرفية للأفراد
ويترأسها : كريس دومات- مساعد مدير عام الائتمان ومخاطر القطاع المصرفية المحلي /
بنك أبوظبي الوطني .
- ٤- لجنة الأعمال المصرفية التجارية للشركات
ويترأسها : مهدي كاظم - مدير عام الأعمال المصرفية التجارية للمؤسسات الكبيرة والعالمية /
بنك الامارات دبي الوطني
- ٥- لجنة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة
ويترأسها : حميد نور - رئيس الدائرة المصرفية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة / بنك المشرق
- ٦- لجنة الصيرفة الإسلامية
ويترأسها : معين الدين معلم - رئيس تنفيذي للمشرق الاسلامي / بنك المشرق
- ٧- لجنة الأسواق المالية
ويترأسها : كيفين تايلور - مدير خزينة المجموعة والاستثمارات / بنك أبوظبي التجاري
- ٨- لجنة إدارة المخاطر
ويترأسها : روحيتكومار- نائب رئيس أول ورئيس مخاطر الائتمان ومخاطر الاسواق -
قطاع إدارة المخاطر / بنك أبوظبي الوطني
- ٩- لجنة العلاقات العامة والاتصال
ويترأسها : إبراهيم سويدان - رئيس الإتصال المؤسسي للمجموعة / بنك الامارات دبي الوطني
- ١٠- لجنة الموارد البشرية
وتترأسها : جان شابو - رئيس الموارد البشرية في دولة الامارات والشرق الأوسط / ستاندرد تشارترد بنك

الأنشطة والإنجازات للعام ٢٠١٢

أولاً : تنظيمية وإدارية :

- تشكيل المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين .
- تشكيل لجنة للمتابعة من بعض أعضاء المجلس .
- تشكيل عشرة لجان متخصصة تغطي كافة مناحي العمل المصرفي .
- عقد ستة اجتماعات للمجلس الاستشاري ، اجتماعين لمجلس الإدارة ، واجتماعين للجمعية العمومية العادية وكذلك الغير عادية، واجتماعين مع مجلس ادارة المصرف المركزي اضافة الى الاجتماعات التشاورية الأربعة التي عقدها المصرف المركزي ، واجتماعين مع وزارة العدل ووزارة المالية .
- الموافقة على تغيير مسمى الجمعية الى اتحاد مصارف الإمارات.
- اعداد هيكل تنظيمي جديد يتضمن وظائف وكوادر جديدة.
- تعيين مدير علاقات عامة

ثانياً : مؤسسية :

رفع مستوى التنسيق والتعاون مع المصرف المركزي وارساء مبدأ التشاور المسبق مع الاتحاد فيما يتعلق بأية تعاميم أو تعليمات قبل صدورها . كذلك الحال بالنسبة للمجلس الوطني الاتحادي حيث تم التأسيس لمبدأ التشاور والتنسيق مع الاتحاد بخصوص مشاريع القوانين التي تمت بصلة الى القطاع المصرفي .

ثالثاً : مصرفية :

- المصرف المركزي :

- " نظام السيولة" و" تعميم مراقبة حدود التركزات الائتمانية" : بناء على توصية الاتحاد وافق المصرف المركزي على تأجيل تنفيذ النظام والتعميم لاتاحة الفرصة للبنوك لدراسة الموضوعين وابداء الرأي من خلال الاتحاد .

- شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية : تابع الاتحاد مع وزارة المالية والمصرف المركزي انشاء شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية وكذلك فإن الاتحاد عضو اساسي في اللجنة التي تشرف حاليا على تنفيذ المشروع .
- تعميم المصرف المركزي رقم ٢٠١١/٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/٢٣ بشأن : نظام القروض المصرفية والخدمات الاخرى المقدمة للعملاء الأفراد : أبدى المصرف المركزي موافقته المبدئية على السماح لكل بنك للاستمرار في استعمال النماذج الخاصة به وأن تتعامل البنوك مع النماذج الموحدة من قبيل الاسترشاد.
- نظام التأمين على الودائع : بناء على توصية الاتحاد بعدم الحاجة للنظام ، وافق المصرف المركزي على تأجيل النظر في الموضوع .
- تسوية المديونيات المتعثرة للمواطنين : ساهم الاتحاد بالتنسيق مع المصرف المركزي وكافة البنوك في التعاون مع اللجنة العليا لتسوية المديونيات المتعثرة للمواطنين ، وذلك تنفيذاً للأمر السامي لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة (حفظه الله).
- قانون الامتثال الضريبي الخاص بالمواطنين الأمريكيين (FATCA) : قام الاتحاد برفع المقترحات إلى المصرف المركزي التي توصي بعقد ورشة عمل للبنوك حول الموضوع وكذلك أن يتم اعتماد نظام التعامل مع FATCA على مستوى حكومي (النموذج الأول) .
- متطلبات لجنة بازل II & III: بناء على طلب وتوصيات الاتحاد ، تم التعاون والتنسيق بين اللجنة المختصة بالاتحاد مع اللجان المعنية في المصرف المركزي لدراسة متطلبات بازل .
- انشاء وحدة " الحوكمة الشرعية " : تمت الكتابة للمصرف المركزي والتوصية بانشاء وحدة " الحوكمة الشرعية " لتنظيم عمل المصارف الاسلامية .
- نشر الحسابات الختامية للبنوك : استجابة لمقترحات الاتحاد وافق المصرف المركزي مبدئياً على النظر في نشر البنوك حساباتها الختامية على مواقعها الالكترونية اضافة للمواقع الالكترونية لهيئة الأوراق المالية والسلع بالنسبة للمصارف الوطنية المدرجة فقط .

- نظام الدفع الالكتروني (Electronic Payment Regulation - EPR) : قام الاتحاد بمراجعة مسودة النظام ورفع المقترحات والتوصيات بخصوصها الى المصرف المركزي .
- الانتقال الى تقنية استخدام الرقاقة الالكترونية مع الرقم السري (EMV) : بناء على توصية الاتحاد وافق المصرف المركزي مبدئياً على تأجيل موعد الالتزام باستخدام الرقاقة الالكترونية مع الرقم السري لكافة أنواع بطاقات الدفع الى نهاية ٢٠١٣ .
- مكتب مراقبة الاصول الأجنبية (Office of Foreign Asset Control - OFAC): ساهم الاتحاد باستخلاص رأي موحد للبنوك المحلية بشأن هذا المكتب ومدى الصعوبات والتحديات التي يمكن أن تواجه البنوك في التعامل مع مجموعة أوفاك وتم رفع ملاحظاتها الى المصرف المركزي .
- نظم الخصم المباشر (UAEDDS) : قام الاتحاد بمراجعة النظام المرسل من قبل المصرف المركزي ورفع المقترحات بخصوصه ، اضافة الى المشاركة في ورش العمل مع المصرف المركزي حول الموضوع .
- توحيد تصنيف القطاعات الاقتصادية : بعد مراجعة الموضوع ، رفع الاتحاد المقترحات والتوصيات لإعادة النظر بالتصنيف القائم الى المصرف المركزي .

- وزارة العدل :

- ضوابط تعيين الخبراء المصرفيين : بناء على مقترحات الاتحاد بتنظيم مهنة الخبراء، تم توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة العدل والمصرف المركزي بخصوص ضوابط تعيين الخبراء المصرفيين . كذلك تم تشكيل لجنة مشتركة تضم الاتحاد ، المصرف المركزي ووزارة العدل للبت بطلب الراغبين في الحصول على ترخيص خبير مصرفي . والعمل جار لتوقيع مذكرات تفاهم مع دوائر القضاء المحلية في أبوظبي ودبي ورأس الخيمة ، وكذلك اعتماد اللجنة أعلاه أمام هذه الدوائر .
- إنشاء محاكم تجارية متخصصة : تمت الكتابة رسمياً لوزارة العدل باقتراح انشاء محاكم تجارية متخصصة للنظر في دعاوى المصارف والمؤسسات المالية في الدولة اقتداءً بقرار دائرة القضاء في أبوظبي .

رابعاً : قانونية :

- ساهم الاتحاد من خلال اللجنة القانونية بمراجعة ودراسة مشاريع القوانين التالية :
- ١- مشروع قانون الإفلاس: تم إحالته للاتحاد من قبل وزارة المالية
 - ٢- مشروع قانون الشركات التجارية: تم إحالته للاتحاد من قبل المجلس الوطني الاتحادي
 - ٣- مشروع قانون التأجير التمويلي: تم إحالته للاتحاد من قبل دائرة التنمية الاقتصادية

خامساً: جمعية الاتصالات الدولية العالمية (سويفت) :

- النشرة الدورية والرسائل الصادرة والواردة لدولة الإمارات ومقارنتها مع باقي دول مجلس التعاون الخليجي :

واظب الاتحاد منذ سنوات عدة على اعداد نشرة ربع سنوية من خلال تجميع احصائيات المركز الرئيسي لسويفت في بلجيكا والمتعلقة بحركة اصدار واستلام ارساليات التحويل في نشرة دورية وتوزيعها على كافة مستخدمي خدمة سويفت في الامارات ، بالاضافة الى مجلس ادارة الجمعية والمصرف المركزي .

كما عمل على تجميع احصائيات الرسائل الصادرة والواردة لدولة الامارات شهريا ومقارنتها مع باقي دول مجلس التعاون الخليجي من حيث العدد والنسبة .

- المؤتمر الاقليمي السنوي لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MERC) :
- عقد المؤتمر خلال ٢٠١٢ في مدينة أبوظبي والذي حضره أكثر من ١٥٠ مشاركا من الامارات وعدد من دول المنطقة .

- تقرير الرسائل الصادرة والواردة عن طريق خدمة سويفت في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
 (٢٠١٢ - ٢٠١١)

Report for SWIFTNet FIN Traffic Messages Sent & Received in G.C.C.
(2011 – 2012)

الرسائل الصادرة Total Sent				
	Growth	2012	2011	
Total GCC	%3,14	46,465,117	45,003,054	إجمالي دول مجلس التعاون الخليجي
Total UAE	%-7,96	19,212,685	20,743,546	دولة الامارات العربية المتحدة
UAE %		%41,35	%46,09	النسبة المئوية لدولة الامارات

الرسائل الواردة Total Received				
	Growth	2012	2011	
Total GCC	%0,41	32,538,308	32,392,188	إجمالي دول مجلس التعاون الخليجي
Total UAE	%4,98	18,351,428	17,435,860	دولة الامارات العربية المتحدة
UAE %		%56,40	%53, 83	النسبة المئوية لدولة الامارات

التقرير المالي

١- التطورات الاقتصادية :

بعد مضي أكثر من أربع سنوات على نشوب الأزمة الاقتصادية العالمية ، لم يتمكن الاقتصاد العالمي من النهوض ومعاودة الانتعاش ، اذ اتسم العام ٢٠١٢ باستمرار التباطؤ الاقتصادي في ظل عدم حسم الولايات المتحدة الأمريكية لعجز ميزانيتها العام المتراكم وتأجيل البت في "الهاوية المالية" إضافة إلى استمرار أزمة ديون منطقة اليورو وتباطؤ نمو الاقتصادات الناشئة في كل من الصين والبرازيل والهند . وحسب تقارير البنك الدولي فإن نمو الاقتصاد العالمي قد وصل إلى ٣,٢% في العام ٢٠١٢ قياساً بالمتوقع سابقاً عند ٢,٥% ومقابل ٣,٩% لعام ٢٠١١ ، مرجحاً أن يبقى معدل النمو دون تغير بشكل عام عند ٣,٥% للعام ٢٠١٣ مؤكدةً أن انتعاش الاقتصاد العالمي مازال هشاً وأن النمو في البلدان مرتفعة الدخل مازال ضعيفاً منذ الأزمة . وقد انعكس ذلك على اقتصاديات الدول التي تراجع النمو في معظمها ووصل حد الانكماش في بعضها سيما في ضوء التطورات الاقتصادية في العالم والجيوسياسية التي تشهدها المنطقة .

استثنائياً استطاع الاقتصاد الاماراتي التعافي بشكل تدريجي من الأزمة المالية بعد تجاوز مرحلة التأقلم في ٢٠٠٩ و٢٠١٠ من خلال الاستمرار في ضبط أوضاع المالية العامة ، تمثل في المحافظة على الزيادة في فائض ميزان الحساب الجاري الخارجي وكبح معدل التضخم، وكذلك دعم القطاع المصرفي وتنويع الاقتصاد بتخفيض الاعتماد على الصادرات النفطية وتأهل دولة الامارات لتصبح مركزاً رئيسياً للخدمات في الشرق الأوسط . وقد لعبت السياحة والنقل والخدمات اللوجستية دوراً رئيسياً في التعافي إضافة إلى ارتفاع أسعار النفط وانتعاش الصادرات غير الهيدروكربونية وتدفق المغتربين و زيادة الطلب على العقارات سيما في أعقاب الأحداث الأخيرة في المنطقة. وقد نتوج ذلك بارتفاع الناتج المحلي الاجمالي ليصل إلى حوالي ١,٤ تريليون درهم (٣٧٥ مليار دولار) للعام ٢٠١٢ بالأسعار الجارية وهو مستوى قياسي ، وتحقيق الاقتصاد نمواً حقيقياً قدره ٣% العام الماضي نتيجة الأداء الإيجابي للقطاعات غير النفطية وتزايد الانفاق العام وتنوع الاقتصاد وارتفاع وتيرة الاستثمارات ما مكنه من المحافظة على مركزه كثاني أكبر اقتصاد عربي للسنة العاشرة على التوالي . هذا وقد منحت "الايكونوميستانتيلاجانس يونيت" مؤخراً الامارات تقييماً سيادياً " BB " لما تتمتع به من فوائض في الحسابات المالية ومخزون كبير من الأصول الخارجية .

٢- تطورات القطاع المصرفي في الإمارات :

استطاع القطاع المصرفي في دولة الامارات العربية المتحدة تجاوز الأزمات الاقتصادية العالمية خلال السنوات الخمسة الأخيرة ابتداءً بأزمة الرهن العقاري مروراً بالأزمة المالية العالمية وأخيراً أزمة ديون منطقة اليورو ، ويرجع ذلك إلى القواعد التنظيمية وسياسة السلامة الاحترازية القوية التي يتبعها المصرف المركزي والتدابير التي مارسها لدعم الاستقرار المالي من خلال توفير السيولة ودعم رسملة البنوك وترشيد الانكشافات (الكبيرة) والقروض العقارية وتنظيم القروض الممنوحة للشركات ذات الصلة بالحكومة كذلك إلى سياسة التحفظ والحيطه والحذر التي اتبعتها البنوك في إدارة الموارد والأصول .

وكان من شأن ذلك تحقيق البنوك مستوى مريح من السيولة وقاعدة رأسمالية متينة إضافة إلى نسبة ملاءة عالية وكذلك تحقيق أرباح جيدة وصلت إلى حوالي ٢٦,٥ مليار درهم للعام ٢٠١٢ صاحبها توزيعات سخية حققت للمساهمين ريعاً عالياً إذ بلغ إجمالي حجم التوزيعات النقدية للبنوك الوطنية ١١ مليار درهم ما يمثل حوالي ٤٨% من إجمالي حجم الأرباح البالغ ٢٣,٢ مليار درهم .

كذلك شهدت البنوك نمواً ملحوظاً في إجمالي الأصول بنسبة حوالي ٨% إلى ١,٧٩١ مليار درهم في العام ٢٠١٢ ، ويذكر أن القطاع المصرفي الاماراتي لازال يعتبر الأكبر عربياً من حيث الموجودات إذ مثّل حوالي ٣١% من إجمالي حجم القطاع المصرفي في منطقة مجلس التعاون الخليجي وحوالي ٢٠% من إجمالي حجم القطاع العربي كما في نهاية عام ٢٠١٢ .

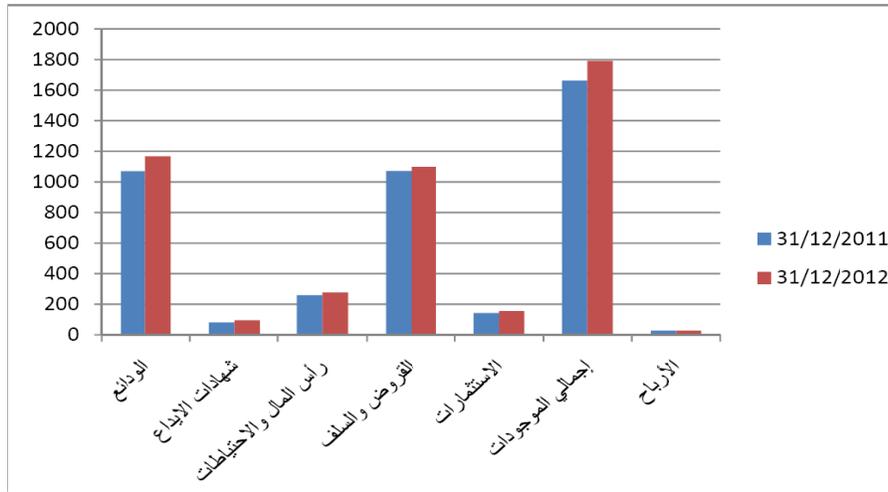
وارتفع حجم الودائع من ١٠٦٩,٧ مليار درهم في عام ٢٠١١ إلى ١١٦٧,٨ مليار درهم في نهاية ٢٠١٢ مقروناً بارتفاع رأس المال والاحتياطيات من ٢٥٨ مليار درهم عام ٢٠١١ ليصل إلى ٢٧٦ مليار درهم في نهاية العام ٢٠١٢ ، كذلك نما حجم القروض والسلف والسحب على المكشوف بنسبة ٢,٦% إلى ١٠٩٩,١ مليار نهاية عام ٢٠١٢. وطبقاً لتقرير اتحاد المصارف العربية مؤخراً فقد بلغ حجم الودائع للقطاع المصرفي الاماراتي حوالي ٢١% من إجمالي البنوك العربية ، كذلك القروض والسلف حوالي ٢١% ، أما رأس المال والاحتياطيات فقد بلغت حوالي ٢٤% من إجمالي البنوك العربية . كذلك كان للبنوك الاماراتية النصيب الأكبر عربياً من حيث عدد البنوك ، والذي بلغ ١٩ مصرفاً ، التي دخلت في قائمة أكبر ١٠٠٠ مصرف في العالم طبقاً لتقرير مجلة "The Bankers" الصادر في تموز / يوليو ٢٠١٢ عن العام ٢٠١١ . ورغم الزيادة في الأرصدة المخصصة لخسائر الاقراض فقد ظل القطاع المصرفي متمتعاً بمستوى جيد من الرسملة والربحية والملاءة وظل هامش الفائدة عند مستوى مريح رغم أن القطاع المصرفي الاماراتي يعتبر الأكثر تنافسية في دول مجلس التعاون الخليجي .

وطبقاً لتقارير صندوق النقد الدولي فإن القطاع المصرفي الإماراتي استطاع اجتياز اختبارات القدرة على تحمل الضغوط وأصبح أكثر مرونة وأكثر استعداداً بالمقارنة مع السنوات السابقة وذلك بفضل تحسين الملاءة المالية لبنوك الدولة بشكل عام وتدعيم نوعية رأس المال وإدارة مخصصاتها بشكل أكثر جدوى تحت إشراف المصرف المركزي .

أهم المؤشرات :

لأقرب مليار درهم

النمو %	٢٠١١/١٢/٣١	٢٠١٢/١٢/٣١	المؤشر
٩,٢	١٠٦٩,٧	١١٦٧,٨	الودائع
١٨,٢	٨٠,٤	٩٥,١	شهادات الإيداع
٦,٩	٢٥٨,٤	٢٧٦,٤	رأس المال والاحتياطيات
٢,٦	١٠٧١,-	١٠٩٩,١	القروض والسلف
٨,٤	١٤٣,-	١٥٥,٢	الاستثمارات
٧,٨	١٦٦٢,١	١٧٩١,٦	إجمالي الموجودات
---	%٢٠,٨	%٢١	ملاءة رأس المال (%)
---	٢٦,٦	٢٦,٥	الأرباح



١-٢ الموجودات :

ارتفع إجمالي موجودات البنوك بحوالي ٨% إلى ١٧٩١,٦ مليار درهم في نهاية العام ٢٠١٢ ما يعادل زيادة بقيمة ١٢٩,٥ مليار درهم مقارنة ب ١٦٦٢,١ مليار درهم للعام ٢٠١١ علماً أن إجمالي الأصول بالعملة الأجنبية قد سجل هبوطاً طفيفاً من ٣٠٧,٦ مليار درهم إلى ٣٠٦,٦ مليار درهم في

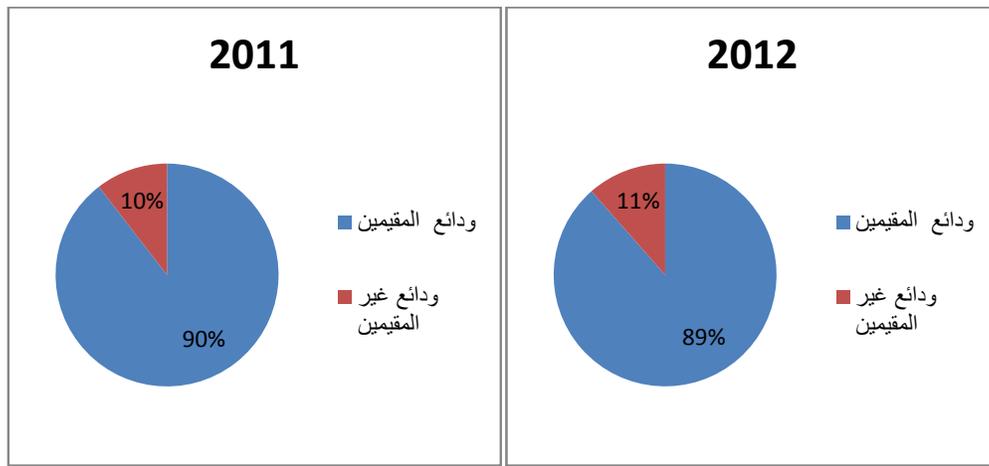
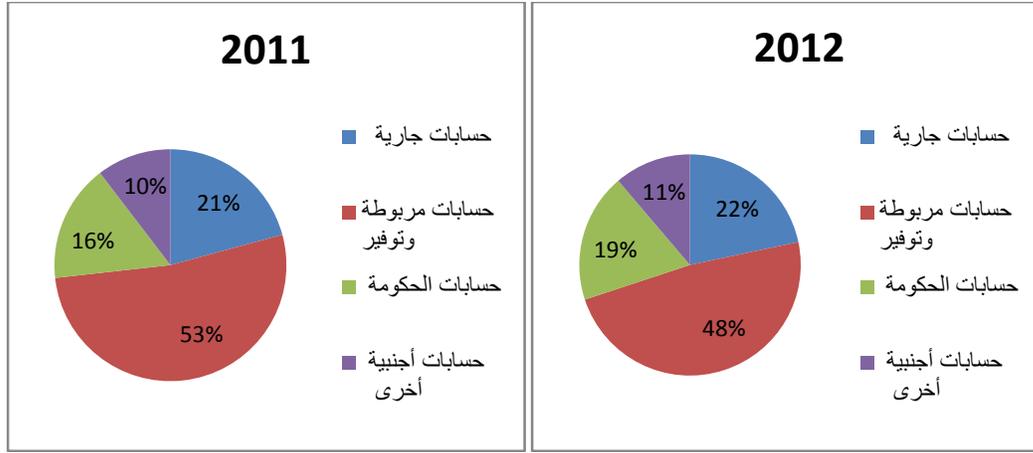
نهاية العام ٢٠١٢. وقد ساهم معظم بنود الميزانية في هذا الارتفاع سيما القروض والسلفيات والاستثمارات والتي تمثل حوالي ٧٠% من إجمالي الموجودات .

٢-٢ الودائع :

نما إجمالي الودائع بقيمة ٩٨,١ مليار درهم بنسبة ٩,٢% ليصل إلى ١١٦٧,٨ مليار درهم بنهاية عام ٢٠١٢ مقارنة مع ١٠٦٩,٧ مليار درهم بنهاية عام ٢٠١١ ، وقد نجم هذا النمو عن ارتفاع الودائع غير المقيمين في الدولة بنسبة ١٩,٦% وارتفاع ودائع المقيمين بنسبة ٧,٩% والذي يمثل ٨٨,٥% من إجمالي الودائع كما نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٢ . كذلك نمت الودائع الحكومية بنسبة ٢٥,٧% أي بقيمة حوالي ٤٥ مليار درهم ، ليصل رصيدها إلى ٢٢٠ مليار درهم بنهاية ٢٠١٢ مقارنة مع ١٧٥ مليار درهم بنهاية ٢٠١١ . أما الودائع شبه النقدية (مجموع الودائع لأجل والودائع الادخارية للمقيمين والتأمينات التجارية بالدرهم وودائع المقيمين بالعملة الأجنبية) فقد كان نموها طفيفاً لتصل إلى ٥٦٣ مليار درهم في ٢٠١٢ مقابل ٥٦١ مليار درهم في ٢٠١١ . هذا ولازالت الودائع لأجل والادخارية ، والتي تعتبر الأعلى تكلفة، تمثل الجزء الأكبر من إجمالي الودائع بمساهمة ٤٨% .

(لأقرب مليار درهم)

النمو %	٢٠١١	٢٠١٢	
١٣,٩	٢٢٢	٢٥٣	حسابات جارية
٠,٣٥	٥٦١	٥٦٣	حسابات لأجل وتوفير
٢٥,٧	١٧٥	٢٢٠	حسابات الحكومة
١٨,-	١١١	١٣١	حسابات أجنبية أخرى
٩,٢	١٠٦٩	١١٦٧	مجموع الودائع
ومنها			
٧,٩	٩٥٧	١٠٣٣	ودائع المقيمين
١٩,٦	١١٢	١٣٤	ودائع غير المقيمين

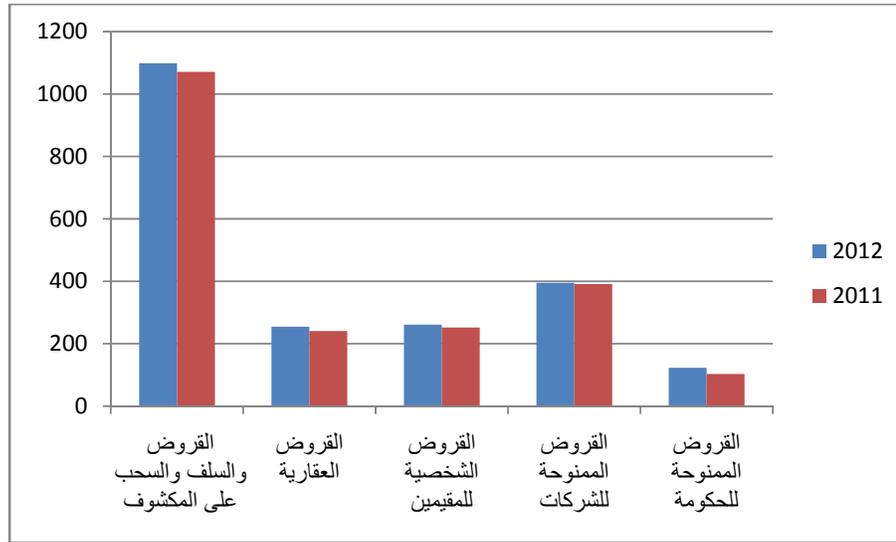


٣-٢ القروض والسلف والسحب على المكشوف :

ارتفع إجمالي القروض والسلف بنسبة ٢,٦% ، مما يعادل زيادة ٢٨ مليار درهم ، ليصل إلى ١٠٩٩ مليار درهم في نهاية العام ٢٠١٢ مقارنة بـ ١٠٧١ مليار درهم بنهاية العام ٢٠١١ . وقد طال الارتفاع كافة المكونات الأساسية سيما القروض الممنوحة للحكومة التي شهدت مستوى الارتفاع الأكبر بنسبة حوالي ١٩,٤% لتصل إلى ١٢٣ مليار درهم ، تلاها القروض العقارية بنسبة ٥,٤% ، ثم القروض الشخصية بنسبة ٣,٦% وآخرها القروض الممنوحة للشركات بنسبة ١% والتي لازالت تمثل حصة الأسد من إجمالي التسهيلات الائتمانية للبنوك . وتعكس الزيادة الطفيفة الاجمالية في محفظة القروض والسلف والسحب على المكشوف ، سياسة الحيطة والحذر المتبعة من قبل البنوك مقرونة بتراجع الطلب على الاقتراض من قبل الشركات . يلاحظ أنه رغم ارتفاع الأرصدة المخصصة لخسائر الاقراض فإن نسبة تلك الأرصدة إلى إجمالي محفظة القروض والسلف والسحب على المكشوف لازالت معقولة ما يعكس جودة الأصول في ضوء السياسة المتزنة التي تنتهجها البنوك في الاقراض.

(لأقرب مليار درهم)

النمو %	٢٠١١	٢٠١٢	
٢,٦	١٠٧١	١٠٩٩	القروض والسلف والسحب على المكشوف ومنها :
٥,٤	٢٤١	٢٥٤	القروض العقارية
٣,٦	٢٥٢	٢٦١	القروض الشخصية للمقيمين
١,٠	٣٩١	٣٩٥	القروض الممنوحة للشركات
١٩,٤	١٠٣	١٢٣	القروض الممنوحة للحكومة



٤-٢ السيولة :

ارتفعت مستويات السيولة لدى القطاع المصرفي ممثلة برصيد شهادات الايداع الذي نما بنسبة حوالي ١٩% ليصل إلى ٩٥ مليار درهم نهاية العام ٢٠١١ ، وطبقاً لبيانات المصرف المركزي الأخيرة فإن السيولة الاجمالية في الدولة لدى البنوك والمصرف المركزي قد ارتفعت بنسبة ٨,٦% أي يعادل زيادة إجمالية بقيمة ٨١,٧ مليار درهم ، وقد انعكس هذا التحسن على سعر الفائدة على الودائع بين البنوك "الايبور" والذي تراجع في نهاية ٢٠١٢ إلى أدنى مستوى منذ ٢٠٠٩ على كافة الآجال سيما لسنة والذي وصل في نهاية عام ٢٠١٢ إلى حوالي ١,٩٧٢٥% ، وقد ساعد تحسن السيولة العديد من البنوك في سداد حوالي ٣٣,٦ مليار درهم ما يمثل ٤٨% من أموال الدعم الحكومي قبل استحقاقها (كما في ٢٠١٣/٣/٣١).

٥-٢ رأس المال والاحتياطيات وملاءة رأس المال :

بلغ إجمالي رأس مال واحتياطيات البنوك العاملة في الدولة بنهاية عام ٢٠١٢ (٢٧٦,٤) مليار درهم مقارنة بـ ٢٥٨,٤ مليار درهم لنهاية عام ٢٠١١ وبنسبة نمو ٦,٩% ، ما أدى إلى تحقيق البنوك نسبة مرتفعة لملاءة رأس المال بلغت ٢١,٢% في نهاية ديسمبر ٢٠١٢ مقارنة بـ ٢٠,٨% لعام ٢٠١١ ، وهي نسبة تفوق ما هو محدد بموجب أنظمة المصرف المركزي أي نسبة ١٢% بالنسبة لإجمالي رأس المال وذلك رغم تسديد

العديد من البنوك لأموال الدعم الحكومي التي حصلت عليها من وزارة المالية عام ٢٠٠٩ وكانت تحسب ضمن ملاءة رأس المال للشق الثاني . وتعكس نسبة الملاءة قدرة البنوك على مواجهة أي تأثير سلبي في جودة الأصول وأوضاع السيولة .

٣- تطور الجهاز المصرفي :

طبقاً لإحصائيات المصرف المركزي فقد بقي عدد البنوك الوطنية عند نفس المستوى أي ٢٣ بنكاً في نهاية ٢٠١٢ بينما ارتفع عدد فروعها إلى ٨٠٥ في عام ٢٠١٢ مقابل ٧٦٨ فرعاً في عام ٢٠١١، في حين زادت فروع البنوك الأجنبية الـ ٢٨ العاملة في السوق المحلية ليرتفع عددها إلى ٨٣ فرعاً بنهاية ٢٠١٢ . كما بلغ إجمالي عدد هذه المصارف وفروعها ١١١١ (٩٤٥ وطني + ١٦٦ أجنبي) بما فيها مكاتب الصرف ووحدات الخدمة المصرفية الالكترونية. وقد بلغ عدد الصرافات الآلية المنتشرة ضمن شبكة الامارات داخل الدولة ما مجموعه ٤٤٩٢ جهازاً بنهاية شهر ديسمبر عام ٢٠١٢ مقارنة ب ٤١٧٢ صراف آلي في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١١ .

هذا وقد زاد عدد بطاقات الائتمان والخصم إلى ١٠,٤ مليون في نهاية العام ٢٠١٢ مقارنة مع ١٠,١ في العام ٢٠١١ بزيادة نسبتها ٢,٣% ما يعني إصدار ٢٩٦ ألف بطاقة جديدة .

البيان	العدد
عدد المصارف التجارية العاملة في الدولة	٥١ مصرف
عدد المصارف الوطنية العاملة في الدولة	٢٣ مصرف (منها ٨ مصارف إسلامية)
عدد المصارف الأجنبية العاملة في الدولة	٢٨ مصرف (منها ٦ مصارف من دول مجلس التعاون الخليجي)
عدد بنوك الأعمال	٤
عدد شركات التمويل	٢٥
عدد مكاتب التمثيل	١١٧
عدد شركات الاستثمار المالية	٢٣
عدد مكاتب الصرافة	١٢٢

* المصدر: تقرير المصرف المركزي عن التطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال في دولة الامارات العربية المتحدة (الربع الرابع ٢٠١٢)

٤- ترتيب البنوك الإماراتية إقليمياً وعالمياً :

- طبقاً لمجلة "The Banker" الصادرة في يوليو ٢٠١٢ فقد بلغ عدد المصارف الاماراتية ضمن قائمة أكبر ١٠٠٠ بنك في العالم ١٩ مصرفاً ، إذ احتلت ٧ بنوك إماراتية قائمة أكبر ٢٥ بنك في الشرق الأوسط والتي استندت في ترتيبها للبنوك إلى حجم قاعدة رأس المال الشق الأول ، كذلك تبعت بنوك الامارات ١٤ موقعاً ضمن أكبر ١٠٠ مصرف عربي بالنسبة للموجودات كما ورد في قائمة اتحاد المصارف العربية الصادرة في يونيو ٢٠١٢ ، كما احتل ١٤ بنكاً من بنوك الامارات قائمة أكبر ٥٠ بنك خليجي في القائمة التي أصدرتها مجلة "Arabian Business" بالنسبة إلى القيمة السوقية للبنوك المدرجة في البورصات كما في يونيو ٢٠١٢ . (الترتيب أعلاه مبني على آخر الأرقام المالية للبنوك كما في تاريخ ٢٠١١/١٢/٣١)

٥- الأفاق :

رغم تحسن الظروف الاقتصادية العالمية بشكل محدود في الربع الأخير من العام ٢٠١٢ تمثلت في مؤشرات تعاف واضحة للاقتصاد الأمريكي وأداء جيد للاقتصادات الناشئة إلا أن استمرار أزمة منطقة اليورو وآخرها أزمة قبرص يلقي بمزيد من الشكوك حول انتعاش الاقتصاد العالمي . وطبقاً لتقرير يناير ٢٠١٣ لصندوق النقد الدولي فمن المتوقع وصول متوسط النمو في الولايات المتحدة ٢% في العام ٢٠١٣ ، وانكماش النشاط في منطقة اليورو ، وتحقيق ٥,٥% نسبة نمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية . وتشير التوقعات الواردة في التقرير إلى أن النمو العالمي سوف يصل إلى ٣,٢% في العام ٢٠١٣ و ٤,١% في العام ٢٠١٤ . أما على صعيد دولة الامارات العربية المتحدة فمن المرجح أن تستمر تدريجياً بالتعافي الاقتصادي حيث من المتوقع تحقيق الاقتصاد الوطني نمواً بمعدل ٣,٣% لعام ٢٠١٣ مقارنة ب ٣% العام ٢٠١٢ ليصل الناتج المحلي الاجمالي الاسمي إلى ٣٩٥ مليار دولار عام ٢٠١٣ مدعوماً باستمرار الانفاق العام ، في ظل التوقعات أن يحافظ سعر النفط العالمي على مستوى ١٠٠ دولار للبرميل لعامي ٢٠١٣ ، وارتفاع حجم التدفقات الاستثمارية . ومن شأن هذه التوقعات المتفائلة للاقتصاد الوطني أن تنعكس ايجابياً على القطاع المصرفي والذي يرجح أن يستمر في النمو في العام ٢٠١٣ . هذا ومن المتوقع أن تستمر التحديات للبنوك والتي تتمثل في المحافظة على سيولة مريحة ورسملة قوية لمواجهة أية تطورات اقتصادية سلبية كذلك الاستعداد للمتطلبات التنظيمية الجديدة التي وضعتها لجنة بازل ، والحوكمة واختبارات الضغط ، إضافة إلى بعض المخاطر وأهمها التطورات الجيوسياسية التي تعصف بالمنطقة وكذلك أزمة منطقة اليورو المستمرة.